S250110

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـــان

على الحكومة السورية الحالية التحقيق مع فريق سواعد الخير بعد قيامهم بتخريب مسارح الجريمة

تجدد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مطالبها للحكومة بضرورة حماية مسارح الجريمة ومنع الدخول غير المصرح إليها

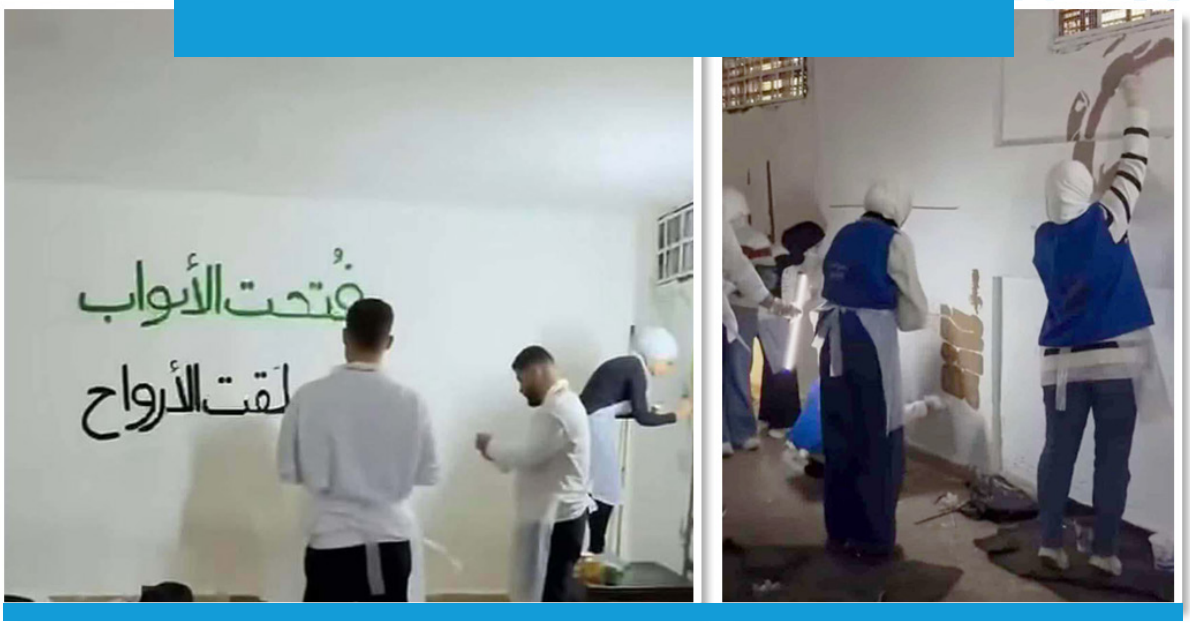

الثلاثاء 14 كانون الثاني 2025

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

في 13 كانون الثاني/يناير 2025، نشرت مجموعة "سواعد الخير" التطوعية مقطع فيديو على صفحتها في "فيسبوك"، يظهر دخولها فرع 325 للمخابرات والأمن العام في مدينة اللاذقية، حيث قام أعضاء الفريق بطلاء جدران المركز والعبث بمحتوياته. يشكل هذا التصرف غير المسؤول تهديداً مباشراً لجهود توثيق الانتهاكات التي يُعتقد أنَّها حدثت في هذا المركز، بما في ذلك التعرف على مصير المعتقلين ومحاسبة المتورطين في تعذيبهم.

تأثير العبث بمسرح الجريمة:

تجرم القوانين الدولية العبث بمسرح الجريمة، إذ قد تصل العقوبات إلى السجن لمدة 20 عاماً أو غرامات مالية كبيرة أو كليهما، لأنَّ مثل هذه الأفعال غالباً ما تكون متعمدة بهدف طمس الأدلة. في هذا السياق، تؤكد الشَّبكة أنَّ العبث بمسارح الجريمة يقوّض العدالة، ويؤخر جهود التعرف على الجناة ومحاسبتهم.

موقف الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ أيام معركة ردع العدوان توصية تركز على أهمية إدارة السجون ومراكز الاحتجاز، ومنذ فتح السجون ومراكز الاحتجاز رصدنا حالات عديدة لدخول غير مشروع وعبث بمسارح الجريمة وأصدرنا بياناً بعنوان "دور السلطات الحاكمة ومسؤوليتها القانونية في حماية مسارح الجريمة"، حيث أكدنا أهمية منع الدخول غير المشروع إلى هذه المواقع وفق القوانين والبروتوكولات الدولية.

ونشدد على أنَّ السماح بالدخول يجب أن يكون مقتصراً على:

1. الأشخاص المفوضين قانونياً، مثل:

- **ضباط إنفاذ القانون:** يتولون تأمين مسرح الجريمة، تحديد حدوده، التحكم في الوصول إليه، وتوثيق الأدلة.
- **خبراء الطب الشرعي:** مكلفون بجمع الأدلة وتحليلها وحفظها لضمان استخدامها في التحقيقات.
- **الأطباء الشرعيين:** مختصون بفحص الجثث وتحديد أسباب الوفاة الأولية.
- **الممثلين القانونيين:** مثل المدعين العامين والخبراء القانونيين الذين يشرفون على جمع الأدلة وضمان الامتثال للمعايير القانونية.

2. إطار قانوني صارم، يشمل:

- إعلان المنطقة كمسرح جريمة تحت إشراف الشرطة.
- الحصول على مذكرة تفتيش للدخول، خاصة إذا كانت المواقع ملكية خاصة.
- الالتزام بالمعايير الدولية عند التعامل مع المواقع الحساسة، مثل المقابر الجماعية.

المطالب والإجراءات المطلوبة:

تدين الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بشدة التدخل غير المشروع لفريق "سواعد الخير"، حتى لو تم بموجب تصريح رسمي. وتشدد على أنَّ هذا النوع من الأنشطة يجب أن يقتصر على الجهات المختصة قانونياً لضمان حماية الأدلة والحفاظ على نزاهة التحقيقات.

توصيات الشَّبكة السورية:

1. فتح تحقيق عاجل في الحادثة، ومحاسبة المسؤولين عن هذا الانتهاك الذي يهدد بطمس معالم الجرائم.
2. حماية الأدلة من الأضرار البيئية: عبر توفير وسائل مناسبة للحماية مثل الأغطية المشمعة.
3. لتوثيق والحفظ:

- تصوير مسرح الجريمة بدقة من زوايا متعددة.
- الاحتفاظ بسجل متكامل حول كل عنصر تعامل معه.

4. التعامل الآمن مع الأدلة:

- استخدام تقنيات وأدوات متخصصة لجمع الأدلة.
- تخزين الأدلة في حاويات مقاومة للعبث.

5. التنسيق مع المجتمع المدني: لتأمين الأدلة وتنظيم حملات توعية.
6. تعزيز الأطر القانونية:

- سن تشريعات تحظر العبث بمسارح الجريمة.
- فرض عقوبات على المخالفين.

7. التوعية الإعلامية:

- تدريب الصحفيين على التعامل المسؤول مع القضايا الحساسة.
- التنسيق مع السلطات عند تغطية المواقع.

تؤكد الشَّبكة أنَّ حماية مسارح الجرائم والأدلة أمر جوهري لتحقيق المحاسبة والمصالحة، وتشدد على ضرورة التزام السلطات بتحمل مسؤولياتها القانونية لضمان محاسبة الجناة وإنصاف الضحايا.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org